



الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي

وذلك على ضوء إمدادات عسكرية ثقيلة لعناصره. إن هذه المجموعة المسلحة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشنكوف، وأصبحت تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ، والتي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام الليبي.

تنامي تواجد عناصر المجموعة الإرهابية المغربية في ليبيا و حولها، كان وراء المخاوف التي عبرت عنها السلطات الجزائرية، والتي كانت ربما، إلى جانب أسباب أخرى، وراء موقفها من الثورة الليبية ككل.

على كل حال فإن المخاوف والتحذيرات التي أطلقتها بعض الدول و من بينها الجزائر بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطها بالمنطقة من خلال محاولات مفترضة متصاعدة لتهديب أسلحة خارج ليبيا، باتت مؤكدة.

و كانت الجزائر ترجح أن تقع هذه الأسلحة بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأن عمليات تهريب الأسلحة المفترضة إلى فرع القاعدة في المنطقة ستكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة، وعلى الجزائر وتونس بصفة خاصة باعتبارهما دولتين مجاورتين.

كما تتجه المخاوف إلى اعتبار أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ربما لا يمثل التنظيم المسلح الوحيد الذي يستفيد من حرية الحركة التي أتاحتها الصراع في ليبيا.

على كل حال، بات جليا أن تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شمال إفريقيا يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا، وهو ما يؤكد أيضا إلقاء القبض على عناصر من التنظيم الإرهابي في كل من الجزائر وتونس ومصر وهم يحملون أسلحة مهربة من العيار الثقيل. إنه من الواضح اليوم أن الأمر يتطلب المزيد من اليقظة، فهذه الأخيرة لن تكون في الفترة القادمة في مستواها الطبيعي بل قد تكون في أسوأ مستوياتها، وهو ما قد يسمح بوقوع ما لا يحسن عقباه.

ويرى البعض أن تجذر تنظيم القاعدة في المنطقة على ضوء الأزمة الليبية سيكون أخطر، وذلك على أساس مشاركة عناصره في قتال القوى الموالية للنظام الليبي، فهم كغيرهم من الثوار المقاتلين، سيتمتعون بنفس الشرعية التي سوف تشمل كل القوى المشاركة. وهو ما سوف يجعل من الصعب التخلص منهم وإقصائهم فيما بعد. قد يرى

1 الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي

د. أحمد إدريس

تعيش منطقة المغرب العربي منذ ما يزيد عن السبعة أشهر على وقع الثورات والهزات الاجتماعية المطالبة بالتغيير. وها هو الشعب الليبي يشارف على تحقيق أكبر الانتصارات على نظام الحكم الفردي المستبد الذي عرفه منذ أكثر من أربعين عاما.

الحرب في ليبيا هي بالتأكيد الأزمة الأكثر تطورا وخطورة في المنطقة منذ الثورة التونسية. وهما الحدثان اللذان مثلا أهم تحول سياسي مغربي منذ الاستقلال. مع هاتين الأزميتين ارتفعت مسببات التوتر في المنطقة بأسرها، ولا يمكن أن ننكر أن عناصر عديدة تمثل تهديدات للاستقرار، إن لم يكن على المدى المتوسط و البعيد فعلى الأقل على المدى القصير.

الأزمة الليبية وخطر القاعدة في المغرب الإسلامي

ما من شك إذن أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة: فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة. جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك. فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الإرهابي في منطقة المغرب العربي عموما.

ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه بـ«مرحلة متقدمة من التسليح السريع»، جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة. حيث نشهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، انطلاقا من ليبيا. الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل، إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا،

وبإرسال مرتزقة يحاربون إلى جانبهم، أدخلت كثيرا من الشك حول طبيعة الحياض الجزائرية، وإن كانت اتهامات المجلس الانتقالي الليبي غير مدعومة بأدلة ثابتة. ويرى البعض أن كل ما في الأمر أن تصريحات المسؤولين الجزائريين التي عبروا فيها عن تخوفهم من تفول تنظيم القاعدة في كامل المنطقة، كما ذكرت في بداية هذه الورقة، رأى فيها المجلس الانتقالي دعما لنظام القذافي وضربا لثورة الشعب الليبي.

في كل الأحوال فلن تكون العلاقات الليبية الجزائرية ما بعد القذافي على أحسن ما يرام، ولا ندري إذا كانت الجزائر ستعترف بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي، كما لا ندري إذا كانت سوف تقبل أن تكون الملاذ الأخير للقذافي إذا ما فكر في اللجوء إليها. ولكن المؤكد أن هذا الخلاف سوف يحتاج إلى الكثير من الحكمة حتى يتم تجاوزه بدون أية أضرار للطرفين، ودون أن يبقى لدينا انطباع بأن الجزائر اختارت أن تكون عقبة في وجه التحولات التي تعرفها منطقتنا. ألم يقل الرئيس التونسي المؤقت في تصريح لأحد الصحف التونسية أنه «يتمنى أن يتفهم الإخوة الجزائريون ثورتنا» إدراكا بأن الجزائر فاعل هام في المنطقة، من الأحسن أن تكسبه في صفك لا أن تجعله ضدك.

تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي

2

د. امحمد مالكي

منذ انصرام الأسبوع الأول على انطلاق حركة 17 فبراير/ شباط في ليبيا، بدأ الحديث عن مشاهد تطور الوضع في الجماهيرية الليبية، وشرعت التكهينات عن حقبة ما بعد رحيل القذافي وعائلته، والمؤيدين والموالين له. غير أن دخول الثورة شهرها السادس دون وضع حد لنظام عمر أكثر من أربعة عقود، أربك حسابات الثوار في الداخل والقوى الدولية المتحالفة بقيادة حلف «الناتو»، وكثرت، نتيجة لذلك، مشاهد استشراف مستقبل ليبيا ما بعد سقوط نظام معمر القذافي، بل إن سلسلة من الاجتماعات واللقاءات الملتئمة في عواصم عربية [قطر أساسا]، وغربية [لندن، باريس، روما]، سعت إلى تقديم سيناريوهات متعددة في حال انهيار النظام وقيام آخر على أنقاضه.

يبدو من الصعوبة تقديم قراءة علمية تقريبية لما قد يؤول إليه الوضع في ليبيا ما بعد سقوط نظام القذافي، والحال أنها صعوبة نابعة من واقع ليبيا المركب، ليس من الناحية السياسية فحسب، ولكن من النواحي الاجتماعية، والثقافية، والجيواستراتيجية أيضا. لذلك، تروم الورقة، في عنصر أول، بسط المتغيرات ذات الطابع البنيوي، التي تتحكم في رسم صورة مستقبل ليبيا ما بعد سقوط النظام، وهي في عمومها عناصر على درجة بالغة الأهمية في فهم ما يجري في ليبيا، وما قد يترتب من نتائج بعد سقوط النظام [I]. وفي عنصر ثان، تسعى الورقة إلى تقديم ما يبدو من صور ومشاهد ممكنة ومحتملة لوضع ليبيا ما بعد القذافي [II].

I

تتضافر مصفوفة من المعطيات في تعقيد الوضع في ليبيا والتحكم في تطور أحداثه منذ انطلاق حركة 17 فبراير 2011، وقد تكامل معها معطى التحالف الدولي وقيادة منظمة «الناتو» العمليات العسكرية لحماية «المدنيين» استنادا على مقتضيات الشرعية الدولية [قرار مجلس الأمن الدولي 1793 بتاريخ 17 مارس 2011]. فمن هذه المعطيات ما له صلة بتاريخ ليبيا الحديث، ومسار تشكل المجتمع ما بعد الاستقلال، وأخرى لها علاقة بطبيعة النظام السياسي منذ انقلاب الفاتح من شتنبر 1969 ونوعية إدارته للبلاد على امتداد أكثر من أربعة عقود [1969-2011]. إضافة إلى خريطة الموارد الطبيعية في ليبيا [النفط أساسا]، والرهانات والصراعات

البعض أن هذا الأمر يمكن تأجيل النظر فيه إلى حين، إذ الأولوية الآن تتمثل في التخلص من العقيد ونظامه. إلا أن هذا الأمر المؤجل سوف يطفو قريبا على السطح بكل تعقيداته، خصوصا إذا ما تم توظيف مثل هذا التنظيم من طرف بعض القوى السياسية التي ستكون بارزة في ليبيا ما بعد القذافي.

وإذا كان هدف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي هو «إقامة إمارة إسلامية في الصحراء» فإنه سوف يكون مستعدا لزعزعة استقرار المنطقة بكل الوسائل من أجل تحقيق هذه الغاية.

طول الصراع داخل ليبيا سينعكس سلبا على العلاقات البينية لدول المغرب العربي

مهما كان مآل الأزمة في ليبيا فإن فترة عدم الاستقرار فيها وفي دول الجوار ستستمر لفترة من الزمن. ففي بلد فكك فيه النظام كل عناصر الدولة، لم تبق إلا القبيلة تمثل الرابط الاجتماعي الأقوى، والثوار لا ينتمون جمعا إلى نفس القبيلة، ومن المرجح أن تتصارع هذه الأخيرة على السلطة، وقد يطول صراعها فتشهد المنطقة تحول ليبيا إلى أفغانستان أو عراق جديد، وإن كانت الاختلافات بين الحالة الليبية والحالات الأخرى جليا وواضحا، فليس من المستبعد مع ذلك أن تشهد ليبيا تطورا في هذا الاتجاه.

ومن العناصر التي ترجح التطور في هذا، انتماء عدد كبير من الذين التحقوا بقيادات الثورة إلى الحرس المقرب للقذافي، والذين قد تغلب عليهم الانتهازية في المستقبل فيقودون البلاد إلى الدخول في حلقة من العنف، خصوصا وأن عليهم أن يتنافسوا مع عناصر عرفت السجون الليبية بحكم انتمائها إلى التنظيمات الإسلامية المختلفة، وبعضهم كان من قدماء المحاربين في أفغانستان.

من جهة ثانية فإن توسيع دائرة النزاع ليمتد إلى دول الجوار هو أمر لا يمكن عدم تصوره ولا استبعاده تماما. خصوصا وأن الجارتين الواقعتين غرب ليبيا، تونس والجزائر، واللتان تتقاسمان مع ليبيا حدودا هي الأقرب إلى طرابلس، لهما مواقف متناقضة فيما يخص الصراع الدائر في ليبيا.

فتونس تحاول أن تقف موقف الحياد التام بين المتصارعين، وهي في الحقيقة في وضعية لا تحسد عليها إذ أن الطرفين يخضعانها، ولو بصفة غير مباشرة، إلى ضغوطات عالية. فالطرفان يعملان على السيطرة على المعابر الحدودية التي تمثل لكليهما شريان الحياة. ولقد حصل أن استعملت الأراضي التونسية في هذا الصراع رغم التنديد التونسي والتهديد باللجوء إلى الأمم المتحدة. تونس تخضع كذلك إلى ضغط قوات الحلفاء في إطار عمليات الناتو التي تبحث عن إمكانية لإيصال المساعدات العسكرية من أسلحة وخيرة إلى الثوار الليبيين من جهة الغرب، أو تركيز قواعد خلفية لهؤلاء على الأراضي التونسية. وبالرغم من الرفض الرسمي للسلطات التونسية للاستجابة لهذه الضغوطات فإن النظام الليبي لا يتوانى في اتهام تونس بأنها بغض النظر عما يقع على حدودها من عمليات تسليم الثوار.

لقد ناورت تونس من أجل أن تحافظ على مسافة معقولة بين الطرفين، فهي مستمرة في استقبال وفود عن الجانبين أو السماح لممثلين عن الجانبين للتواجد فوق أراضيها دون أن يكونوا في مهمة رسمية لديها. ولكن بالنظر إلى كيفية تعامل تونس مع مسألة توافد اللاجئين، سواء رسميا أو من طرف جموع المتساكنين يبدو أن هناك تعاطفا تونسيا مع الثورة في ليبيا، وربما تؤجل تونس الاعتراف بالثورة الليبية وقيادتها إلى آخر لحظة قبل سقوط نظام القذافي، حتى لا تستغزه فتحصل الكارثة.

أما الجزائر فقد أعلنت هي الأخرى أنها تلتزم الحياد التام بشأن الصراع في ليبيا، إلا أن تصريحات المجلس الوطني الانتقالي الذي يتولى قيادة الثورة من بنغازي والمتضمنة لاتهامات صريحة للجزائر بدعم كتائب القذافي

وكان من الممكن لو وُظف بشكل رشيد أن يُنقل ليبيا إلى وضع تنموي نوعي لا يقل أهمية عن نظرائه في مناطق متقدمة في العالم. بيد أن سوء تدبير قطاع النفط كان نقمة على ليبيا، حيث استشرى الفساد في كل مفاصله، وعز على المواطنين معرفة إيراداته ونفقاته، فظل غياب مطلق لمؤسسات مراقبة تدبير عائدات النفط وصرفها.. فما حصل في ليبيا هو بالضبط تحالف بين السلطة والثروة، أي النظام الذي استولى على الحكم ودواليبه، ووزع مفاتيحه على أبناء العائلة الواحدة [القذافي]، اغتصب الثروة واحتكرها لصالح جماعته. لذلك، ترتب عن سوء تدبير الثروة النفطية وتوزيع عائداته ووعي اجتماعي بالظلم والاقصاء والحرمان من خيرات البلاد.. وهو ما أوجع الصراع في ليبيا، وفي الواقع عقد احتمالات تطور ليبيا ما بعد سقوط النظام.

5 - يمكن إضافة معطى خامس إلى مصفوفة العناصر التي تعقد إمكانية استشراف صور مستقبل ليبيا ما بعد سقوط النظام، يتعلق الأمر بـ «المعارضة»، التي تحولت إلى وقود للثورة.. فهي في الحقيقة معارضة النظام نفسه، وليس معارضة ضد النظام.. فالمجموعة التي أعلنت تمردا على السلطة المركزية واتخذت مدينة بنغازي مقرا لها، خرجت في مجملها من عباءة النظام نفسه، والأمر نفسه ينسحب على المنشقين من داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية. فنحن في ليبيا لسنا أمام معارضة مستقلة عن النظام ومناهضة له من خارجه، بل أمام معارضة من داخله، وجزء من أخطائه وسوء تدبيره.. والحال أنه معطى على درجة بالغة الأهمية في تصور المشاهد الممكنة لتطور ليبيا بعد سقوط النظام.. أما الملتحقين بها من الأطر والمحاربين القادمين من أفاق متنوعة من الخارج.. فموقعهم غير واضح في خريطة التشكل السياسي الحالي في ليبيا. لذلك، نلاحظ ترددا واضحا من قبل القوى الدولية في التعامل مع البدائل السياسية المتاحة في ليبيا اليوم.

II

كيف يمكن إذن تصور مستقبل ليبيا بعد القذافي في ضوء المعطيات البنيوية أعلاه؟ وهل نستطيع علمياً تقديم قراءة مقنعة حول مسار أو مسارات تطور وضع ليبيا بعد سقوط النظام؟ إن الطبيعة المركبة والمعقدة للوضع الليبي اليوم، لا يمكن إلا أن يجعل صور ومشاهد مستقبله معقدة وغير واضحة.. ومع ذلك، يمكن تصور المشاهد الممكنة والمحتملة التالية:

1 - من المشاهد المتداولة احتمال تعرض ليبيا إلى حرب أهلية، وانقسام متزايد بين قبائلها ومناطقها ومحافظاتها.. وقد تستمر الحرب الدائرة منذ شهر دون الوصول إلى مخرج يطوي صفحة النظام القديم، ويفتح صفحة جديدة. ينطلق مؤيدو هذا المشهد، وإن كان عددهم ضعيفا، على فرضية أن نظام القذافي قادر على إطالة أمد الحرب، وتحويلها إلى فتنة داخلية، وحتى إن تمكن الثوار والتحالف الدولي من إسقاطه، فإن فلوله ستبقى فاعلة ومؤثرة، وقد تعرض البلاد إلى حرب أهلية داخلية، يساعدها على ذلك التشكل القبلي، والصراع على الثروة النفطية والسعي إلى الاستحكام في مصادرها ومدن توريدها.

2 - يتجه جزء من المحللين والمتابعين لما يجري في ليبيا إلى رسم صورة وسطى عن تطور الوضع في هذا البلد، مفادها أن حسم الصراع سيكون لصالح الثوار والتحالف الدولي بقيادة منظمة «الناوتو»، وقد يضطر الليبيون إلى العيش رداً من الزمن [خمس سنوات على المدى المتوسط] يبحثون عن الصيغ التوافقية لنقلهم إلى وضع سياسي واجتماعي جديد، يبنون مجتمعين أسس الدولة الديمقراطية الجديدة.. ويراهن هؤلاء على الدعم الدولي الذي قد يتلقاه الليبيون المنتصرون لإعادة بناء دولتهم.. إن مؤيدي هذا السيناريو يتصورون ليبيا جديد، منسجمة بشكل طبيعي مع محيطها العربي والدولي.

المتولدة حولها، سواء داخل القوى المتنفذة في النظام نفسه، أو من قبل الخارج [الشركات متعددة الجنسيات في قطاع النفط والحروقات].

1 - يعتبر المجتمع الليبي مجتمعاً قَبلياً بامتياز [قبائل : الورفلة، والمقارحة، والكادفة]، بل إنها القبائل الثلاث التي شكلت عصب المجتمع الليبي، ورهنت تطوره، وحددت، في الواقع، خريطة العلاقة السياسية بين رأسه [الحكومة المركزية] وأطرافه، أي ولاياته ومحافظاته. فإذا كان التطور التاريخي للظاهرة القبلية في ليبيا لم يشكل موضوع جدل أو اختلاف، إسوة بما حصل في مجمل البلاد العربية، حيث تعتبر القبلية نتاجاً طبيعياً، فإن الاستثمار السياسي للواقع القبلي وتوظيفه من قبل النظام السياسي ما بعد 1969، قد خلق شروخاً اجتماعية بين القبائل الثلاث المتآلفة، وعرض وحدتها وتكاملها للتنافر والصراع. فما ظل ثابتاً وبارزاً خلال حكم القذافي اعتماده سياسة «فرق تسد»، أي ترجيح قبيلة، وهي عموماً قبيلته [الكادفة]، على باقي القبائل، عبر جملة من الممارسات، وفي صدارتها منحها نصيباً أهم وأكبر من عائدات النفط، وفتح المجال لأبنائها في الترقى في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، مقابل تهميش القبائل الأخرى [الورفلة والمقارحة]، أو الأقل جعل نصيبها من التوزيع المادي والرمزي محدوداً وضعيفاً. لذلك، شكل التوظيف السياسي غير العقلاني لظاهرة القبيلة في ليبيا أحد المعطيات السيسولوجية المعقدة لوضع ليبيا ومستقبل تطورها.

2 - يتعلق المعطى البنيوي الثاني بطبيعة النظام الذي ساد أكثر من أربعة عقود، والنتائج السياسية والمؤسسية الناجمة عنه. فمن المعروف أن «فلسفة» الكتاب الأخضر، والنظريات الثاوية خلفها، قتلت كل الوسائط الممكنة بين الدولة والمجتمع، سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية والنقابات والروابط، أو بجمعيات المجتمع المدني، أو في ما يخص الإعلام المقروء والمسموع والمرئي. بل اعتبرت النظرية «الثالثة» مفاهيم التمثيلية، والوساطة، والتعبير عن الاختيارات والأطرادات خيانة، فحاربتها وحظرت اللجوء إليها أو اعتمادها في الممارسة. وحيث أن النظام السياسي ظل مغلقاً ومتكوراً حول نفسه [أي زعيمه تحديداً]، واستمر، بالنتيجة، شمولياً وغير ديمقراطي، فقد خلق فراغاً مهولاً من حيث شبكة العلاقة الممكنة والمطلوبة بين الدولة والمجتمع. لذلك، يمثل اليوم معطى بنيوياً على درجة بالغة الخطورة من حيث استشراف مستقبل ليبيا في حائل سقوط نظام القذافي.. إن الفراغ السياسي والغياب المطلق للممارسة الديمقراطية، والعجز الواضح في الثقافة السياسية الديمقراطية.. كلها عوامل تلعب في صالح غموض مستقبل تطور ليبيا بعد سقوط نظامها.

3 - يَخَصُّ المعطى البنيوي الثالث الاختلال الجهوي والمناطقى، ما بين محافظات ولايات الشرق ونظيراتها في الغرب، وهو في الواقع مرتبط بالتشكل القبلي والتوظيف السياسي من قبل النظام، كما أشرنا أعلاه. فقد ظل الشرق في وعي القيادة الليبية منطقة متمرده، مناوئة لها، وبالتالي وجب تهميشه وإقصاؤه من توزيع الخيرات والموارد، وعدم إدراجه، بما يكفي، في السياسات العمومية وخطط التنمية. لذلك، تولد لدى الليبيين في مناطق الشرق وعيٌّ بضرورة النضال من أجل رفع الحيف الذي أصابهم، وهو ما يفسر لماذا انطلقت الشرارة الأولى لحركة 17 فبراير من هذه الولايات بالذات، قبل أن تمتد إلى باقي التراب الليبي. إن تعمق الفجوة بين الشرق والغرب الليبي، لم يكن نتيجة تنافر قبلي، أو صراع اثني، بقدر ما كان نتيجة السياسات المعتمدة من قبل النظام السياسي وممارساته.

4 - يتعلق العنصر البنيوي الرابع بـ «النفط»، ونقم سوء تدبيره على ليبيا. فمن المعروف أن الثروة النفطية في ليبيا ليست متميزة بارتفاع قدراتها الإنتاجية ومخزونها الطبيعي، ولكن أيضا بوجودها العالمية. والواقع أن نصيب ليبيا من عائدات هذه المادة الاستراتيجية كان منتظماً ومتزايداً،

مستوى التنظيمات الحزبية القويّة الحديثة ذات التأثير الحاسم في الداخل، حيث ظلت أغلبية تلك التجارب تعمل في أطر جهوية وفي بعض الأحيان عائلية أو طائفية غير قادرة على اختراق المجتمع الليبي على أساس فكرة الانتماء الوطني والحقوق المدنية التي تتخطى البنى التقليدية. وخير توصيف لتلك الوضعية، رسالة مستعجلة كان الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة بعثها، إلى الملك إدريس السنوسي، عبر سفيره في طرابلس، عندما وصل الرئيس الأسبق جعفر نميري إلى الحكم في السودان عن طريق انقلاب عسكري في مايو سنة 1969، وجاء فيها: «بلادكم الشاسعة التي حباها الله بثروات كبيرة تشكو من فراغات ثلاثة: فراغ ديمغرافي وفراغ ثقافي وفراغ سياسي. الفراغ الديمغرافي لا يمكنكم سدّه في المدى المنظور، والفراغ الثقافي يمكنكم التعامل معه ولكن ذلك يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً وجهداً كبيراً، أمّا الفراغ السياسي فيمكنكم معالجته من خلال التصالح مع النقابة والكفّ عن التضييق على المناضلين النقابيين عنكم، ومنهم سالم شيدة، لأنّ النقابات وجدت كي يقع التفاهم معها؛ وتكوين حزام من المؤسسات الوسيطة بينكم وبين الشعب، وذلك هو ما سيحمي الثروة التي أعطاهها لك الله»، هذه الفراغات الخطيرة، هي التي مهدت لوصول العقيد معمر القذافي إلى السلطة في ليبيا¹ ديسمبر 1969، ولكن بدل أن يقوم بسد هذه الفراغات والسعي لبناء دولة حديثة عصرية، قام بتعميقها واستغلالها لتركيك سلطاته واستمرار حكمه، والذي استطاع فعلاً أن يستمر لأكثر من أربعة عقود عبر تصفيته لمعظم أعضاء «مجلس قيادة الثورة»، وإعادة بناء المجتمع الليبي على مقياس طموحاته الخاصّة، ووضع أطر العمل السياسي وفق تصورات، وبحسب النموذج الذي يريد أن تكون عليه ليبيا، مستخدماً في ذلك الثروة الليبية الكبيرة، بشكل لا يترك أيّ فرصة لبناء اقتصاد يمكن أن يولد نسيجاً اجتماعياً، يمكن أن يولد قوّة سياسية معارضة، مطوقاً الشعب الليبي بحركة اللجان الثورية التي قام بتشكيلها واختيار أعضائها من وسط «الجماهير الشعبية»، ليكونوا أداة يستخدمها لقمع معارضيه والتبشير بنظامه الجماهيري، القائم على أيديولوجيا شعبية بدائية مسلحة بثروة ريع النفط الهائلة، مقدماً ليبيا إلى العالم، بوصفها بلداً لا يعاني من المشاكل إلا إطماع القوى الامبريالية في ثرواته، وهذا الواقع الليبي المهلهل، تغطيه اليوم حرب أهلية لا يبدو في الأفق نهايتها، وتدخل دولي مباشر، وأطراف مغاربية معنية بهذا الوضع، لكنها عاجزة عن التأثير في مجرياته، رغم المخاطر التي ستنتج عن هذا الواقع على أقطارها، بصفة عامة وعلى مسار التحول الديمقراطي في بعضها بصفة خاصة، وهذه النقطة الأخيرة هي التي سنركز عليها في هذه المعالجة، كما يلي:

المحور الأول: مخاطر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا على منطقة المغرب العربي.

إذا كانت كل المؤشرات السياسية والمعطيات العسكرية من جهة والمواقف الدولية من جهة أخرى تدل على أنّ مرحلة نظام القذافي في حكم المنتهية واقعياً، فإن المرحلة المقبلة من تاريخ الدولة الليبية لا تزال غير واضحة المعالم، لعدم وجود قوّة عسكرية ليبية منظمة واضحة الولاء، أو وجود ترتيبات سياسية قانونية جدية لمرحلة ما بعد القذافي، خاصّة فيما يتعلق بشكل النظام السياسي المقبل، وهو ما يجعل الوضع في ليبيا مرشح لعدم الاستقرار، انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

1 - تأثير انعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا

عاشت ليبيا منذ عقود تحت نظام قل نظيره في الزمن المعاصر، حال دون قيام أي نوع من أنواع المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية أو الاجتماعية أو المدنية كما أفرغها من النخب الثقافية التي قد تشكل مرتكزا للحياة السياسية والمدنية في المستقبل المنظور، مما يعني وجود فراغ كبير

3 - يمكن أن نتوقع مشهداً ثالثاً في مسار تطور الوضع في ليبيا بعد القذافي، يمكننا تسميته «سيناريو الازدهار»، أي المشهد الأمثل الذي يمكن أن يتحقق في ليبيا، وهو في تقديرنا لا يتوفر على الشروط الكافية لتحقيقه في الواقع. فسيناريو الازدهار يتأسس على فرضية نجاح التيارات السياسية المتصارعة في تكوين أرضية مشتركة حول إعادة بناء ليبيا الجديدة بوضع وثيقة دستورية ديمقراطية، وإقامة انتخابية نزيهة وشفافة وتنافسية، وتكوين حكومة فعالة ومنسجمة ومسئولة، إضافة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة من جيش، وأمن وقضاء، وتحرير طاقات المجتمع المدني وفرض احترام استقلالها، وضمان نجاعة وفعالية نشاطها.

إن استبعاد الورقة تحقيق سيناريو الازدهار نابع من غياب شبه تام للحياة السياسية الديمقراطية في ليبيا خلال أكثر من أربعة عقود من حكم القذافي.. فالهوة كبيرة وعميقة بين الممارسة التسلطية للنظام الليبي وتطلعات المجتمع إلى أن تكون له ديناميته الخاصة في التعبير عن ذاته، والدفاع عن مطالبه.. فلم تشهد ليبيا طيلة هذه المرحلة الطويلة مساحة للتعبير الحر، ولم يُعترف للمعرضة والاختلاف بأي قدر من الشرعية، كما وقع تنميط حياة الليبيين وسلوكهم، وأعيدت صياغة عقولهم بما يتلاءم مع مضامين الكتاب الأخضر ووثائقه التوجيهية والإرشادية.. وفي المحصلة لم تتكون حياة سياسية في حدها الأدنى قادرة على إفراز نخب سياسية وإعادة تجديدها.. لذلك، يصعب التوافق على أرضية مشتركة بالمعنى المشار إليه أعلاه.. وهو ما يعقد في الواقع رسم صور مستقبل ليبيا بعد القذافي، لاسيما سيناريو الازدهار.

3 مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي.

د. ديدو ولد السالك

إن منطقة المغرب العربي توجد الآن في مفترق طرق بفعل الأحداث الجارية في ليبيا، التي تحولت بسرعة من ثورة شعبية ضد نظام العقيد معمر القذافي إلى نزاع مسلح في شكل حرب أهلية شاملة، ستحمل معها في حالة استمرارها الكثير المخاطر على ليبيا بشكل خاص ومنطقة المغرب العربي بشكل عام، وستكون تلك المخاطر متعددة الأبعاد والتأثيرات، لموقع ليبيا ولانعدام البنية المؤسسية الناضجة لأوضاع الدولة وغياب التنظيمات السياسية ماضياً وحاضراً عن الحياة العامة فيها، فمعرض ما حصل في أقطار المغرب العربي الأخرى، حيث تأسست فيها أحزاب سياسية في ظل الهيمنة الاستعمارية، وشاركت في الحياة السياسية والنضالية ضد الاستعمار، واستمر بعضها يمارس النشاط السياسي حتى اليوم في بعض هذه الأقطار، فإن الأطر الحزبية والسياسية في ليبيا¹، لم ترتق إلى

¹ - إن الحزب الذي توفرت فيه بعض ملامح الحداثة السياسية، رغم الحيّز الزمني الضيق الذي نشط فيه (تأسس سنة 1950، أي سنة واحدة قبل الاستقلال)، وهو حزب «المؤتمر الوطني الطرابلسي» (ونلاحظ ارتباطه الإقليمي بالمنطقة الغربية للبلاد) بقيادة بشير السعداوي، فقد خسر الانتخابات النيابية الأولى في البلاد تماماً بسبب خصائصه هذه وعادته للقوى من خارجه.

- أمّا في برقة، فإن الإخوان السنوسيين قد أسسوا سنة 1948، أي قبل الاستقلال بثلاث سنوات فقط؛ بقيادة إدريس السنوسي، الشّيع الأعلى حتى ذلك الوقت للطريقة السنوسية؛ تنظيمياً سياسياً أطلقوا عليه اسم «المؤتمر الوطني البرقاوي»

- كما تشكل تنظيم سياسي مستقل في نفس الفترة، باسم: جماعة نادي عمر المختار الحداثيين.

تعطيل مسار التحول الديمقراطي في أقطارها.

المحور الثاني : المخاطر ذات الطبيعة الاقتصادية:

إن النزاع الحاصل في ليبيا سيؤثر في مجمل الأوضاع في منطقة المغرب العربي، خاصة الأوضاع الاقتصادية، مما سيؤدي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وهو ما يؤدي إلى خلق مناخ من التوتر يؤثر على مناخ الحياة السياسية، وسيتجلى ذلك من خلال :

1 - تأثير اللاجئين على وضع الاقتصاد التونسي

أدت الأزمة الليبية إلى تدفق مئات الآلاف من العمال الأجانب على الأراضي التونسية نازحين من ليبيا، وقيام تونس بتوفير لهم الخدمات الأساسية، سيزيد في مشاكل اقتصادها - الذي كان يعاني من تبعات الثورة - لتحمله أعباء إضافية بفعل هؤلاء اللاجئين، مع صعوبة تحديد تلك الكلفة في الوقت الحاضر، لأن بقاء بعضهم قد يطول على الأراضي التونسية لعدم وجود دول راغبة في استقبالهم.

2 - التأثيرات الاقتصادية لإغلاق السوق الليبية أمام البضائع التونسية

تشكل ليبيا سوقا أساسية للبضائع التونسية، واندلاع الأزمة الليبية يجعل تونس تخسر هذه السوق الهامة، في وقت هي بأمرس الحاجة إليها، مما سيضاعف من مشاكلها الاقتصادية، وهو ما سينعكس على الوضع الاجتماعي والسياسي، ويزيد في إمكانيات تعثر مسار التحول الديمقراطي لغياب المناخ السياسي والاجتماعي المساعد على ذلك.

3 - التأثير الاقتصادي والاجتماعي لعودة العمالة المغربية من ليبيا

تعتبر ليبيا قبلة لعمالة أقطار المغرب العربي، واندلاع الأزمة بها أضطر هذه العمالة إلى العودة إلى أقطارها الأصلية، مما سيشكل أعباء إضافية، سياسية واقتصادية، على هذه الأقطار، التي تعاني في أغلبيتها من بطالة متفاقمة.

إن المعطيات السابقة ستؤثر على الاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي، في أغلبية أقطار المغرب العربي، الأمر الذي سيؤثر على عملية التحول الديمقراطي الجارية في بعضها.

المحور الثالث : مخاطر التدخل الخارجي على المنطقة

إن النزاع في ليبيا سرعان ما تم تدويله في شكل تدخل أجنبي تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الذي يقضي بحماية المدنيين والحظر الجوي على ليبيا، ولكن من المعروف أن «حلف الناتو» الذي أوكلت له مهمة تنفيذ هذا القرار، تقوده الدول الغربية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، الساعية أصلا إلى التدخل في ليبيا للمحافظة على مصالحها وتوسيعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي المغربي لهذه الدول لما يتمتع به من قرب لموانئها ومميزات كثيرة يأتي في مقدمتها جودته.

وهنا ينبغي التنبيه إلى أن مطامع الدول الغربية التي تقود هذا التدخل ستجعل ثمنه باهظا ليس فقط على ليبيا، بل على منطقة المغرب العربي برمتها، وفي مقدم ذلك:

1 - أن دعم الثوار الليبيين من قبل القوى الغربية الساعية لتحقيق مصالحها في ليبيا قد يجعل القرار الليبي ما بعد القذافي رهين لتلك القوى،

في الحياة السياسية والإدارية عند سقوط نظام العقيد القذافي، نتيجة عدم الخبرة السياسية والمهنية لدى من سيتولون تسيير دواليب الدولة من بعده، وكذلك لحجم الفراغ الإداري لغياب المؤسسات الرسمية القادرة على تسيير شؤون الدولة، مما سيعقد ترتيب أوضاع ليبيا ويجعلها تترنح لفترة طويلة نسبيا مفتوحة على كل الاحتمالات.

2 - احتمالات الحرب الأهلية

رغم اعتراف العديد من الدول بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلاً للشعب الليبي وإجراء الاتصالات معه، وتقديم هذا المجلس لخارطة طريق، تعد بإقامة حكومة تصريف أعمال بعد سقوط القذافي، والدعوة لمؤتمر وطني لإعداد دستور ليبي جديد في غضون أربعة أشهر، إلا أن الكثير من الغموض لا يزال يكتنف مستقبل ليبيا بعد سقوط نظام القذافي؛ خاصة أن أفكار المجلس وبرامجه لم تحصل على توافق وإجماع وطني ليبي، خصوصاً في بعض مدن الغرب والجنوب الليبي، إضافة إلى وجود تباينات سياسية عديدة بين المجلس الوطني وانتلاف شباب 17 فبراير، واتحاد شباب الثورة وغيرهما من المبادرات الوطنية، مما قد يؤدي إلى تحول هذا النزاع إلى حرب أهلية، خاصة في ظل عدم حسم المعركة لأحد أطراف الصراع على المدى القصير، مع عدم استبعاد حصول تلك الحرب حتى بعد سقوط نظام القذافي.

3 - الافتقار الشديد إلى المؤسساتية

تميزت ليبيا في عهد القذافي بغياب دستور يشكل مرجعية لكل القوانين والبنى التنظيمية والمؤسسية والسياسية في الدولة، ينظم علاقات السلط ببعضها البعض، وكذلك الغياب شبه التام لكل البنية البيروقراطية المؤسساتية إضافة إلى غياب البنية السياسية والاجتماعية خارج النظام، من أحزاب ونقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني. ويشكل هذا تحدياً كبيراً للمجلس الوطني خلال المرحلة الانتقالية لجهة إنضاج مؤسسات سيادية كالجيش الوطني والأمن والمؤسسات العمومية المختلفة، إضافة إلى تهينة مناخ سياسي يسمح ببلورة الأفكار السياسية على اختلاف التوجهات؛ وبما يساهم في توفير البيئة اللازمة لتشكيل التكوينات المنظمة بمختلف تسمياتها في مرحلة ما بعد سقوط نظام العقيد القذافي.

انطلاقاً من المعطيات السابقة، يتضح أن الوضع الليبي مرشحاً لعدم الاستقرار، وهو ما ينطوي على العديد من المخاطر بالنسبة لمنطقة المغرب العربي، خصوصاً تأثيره المباشر على التحول الديمقراطي الجاري في بعض أقطارها، وتتجلى هذه المخاطر في ما يلي:

1 - إرباك وضعية التحول الديمقراطي الجارية في تونس:

رغم قيام الثورة الشعبية في تونس وإسقاط نظام الاستبداد بها، إلا أن مسار التحول الديمقراطي بها ما يزال متعثراً لهشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يعني أن عدم الاستقرار بليبيا سيزيد من أرباك الوضع في تونس المرتبك أصلاً، خاصة في حالة استمرار الحرب الأهلية في ليبيا، للقراب الجغرافي والتداخل الاجتماعي والتأثير الاقتصادي المتبادل.

2 - تعلق بعض الأنظمة بما هو جاري في ليبيا من أجل تعطيل مسار التحول الديمقراطي:

من المعروف أن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر متعطل منذ تسعينات القرن الماضي ومتعثراً في المغرب الأقصى منذ عقود، إذا لم يشهد تسارعا بعد التعديلات الدستورية الأخيرة، ويعرف انتكاسة في موريتانيا منذ انقلاب 6 أغسطس 2008، مما يعني أن عدم استقرار الأوضاع في ليبيا، سيشكل مبرراً لهذه الأنظمة غير الراغب في إجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية، في

المنتظر أن يخلق التحدي الإستراتيجي تصديا إستراتيجيا لأن أمن المنطقة على المحك... إلا أن الصوت المغربي غاب فيما استفحلت أصوات فاعلين صغار وكبار يحدد أصحابها مسار الأمور! طبعاً المشكلة ليست في الاتحاد وإنما في الدول الأعضاء.

لم يكن ولوج المجلس الخليجي المسرح المغربي عبر البوابة الليبية فقط، بل قد يكون أيضاً عبر البوابة المغربية بعد دعوته (والأردن) للانضمام إليه، ليكون بذلك نادياً ملكياً في منأى عن «الثورات» الديمقراطية كما يأمل أصحابه. وهذا العرض السخي مكلف سياسياً للمغرب أين يتميز المشهد السياسي بنوع من الانفتاح والتسامح لا أثر له في دول الخليج قاطبة، ومن هنا فالعرض الخليجي ليس فقط إجهاض لأي عملية إقليمية مغربية بل إجهاض لمسار الإصلاح في المغرب.

تضارب المواقف... وثقل المسار الجزائري-المغربي

تتعامل الدول الثلاث مع الأزمة بنفس المقاربة (تحميل الآخر إدارتها). فالجزائر وموريتانيا تتذرعان وتعتمدان على الاتحاد الإفريقي. أما المغرب فيتذرع ويعتمد على الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة والقوى الغربية المتدخلة عسكرياً، رغم أنه يقول بالحل السلمي. ويشترك في الاجتماعات الدولية الخاصة بالأزمة الليبية التي يقول القائمون عليها بالحسم العسكري. أما الجزائر فتنادي بالحل السلمي وتنتقد التدخل ولا تشارك في الاجتماعات الدولية وتساند المبادرة الإفريقية (وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا، والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية). فيما تقول موريتانيا هي الأخرى بالحل السياسي، ورئيسها عضو في وفد الوساطة الإفريقي. والحصيلة أن نقاط التوافق بينها ضئيلة وتنعصر في الدعوة لحل سلمي للأزمة، التمسك بالوحدة الترابية الليبية ورفض التدخل الأجنبي. بيد أن النقطة الأخيرة محل اتفاق جزائري-موريتاني فقط، لأن المغرب اختار معسكر التدخل. ونلاحظ هنا أن الاتفاق على مبادئ جوهريّة لا يقود حتماً إلى انتهاج نفس السلوك.

أما تونس فتتقاسم وبقية جيرانها المبدأين الجوهريين: ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة - واحترام تطلعات الشعب الليبي - واحترام الوحدة الترابية لليبيا. هنا يبدأ وينتهي خط التوافق التونسي-المغربي لأن تونس إنما تتحرك مجبرة نظراً لوضعها الانتقالي. فجاريتها الشرقية كانت ولا تزال تشكل مصدر قلق دائم، فليبيا - «ثورة 1969» مثلها مثل «ثورة 2011» - تسبب متاعب أمنية لتونس (التسلطية ثم الانتقالية). وأصبحت تونس الانتقالية مجبرة، بحكم الجوار، على تحمل أعباء تفوق طاقتها الاستيعابية، والمتمثلة أساساً في وصول جحافل من اللاجئين الليبيين والأجانب المقيمين في ليبيا إلى أراضيها، إضافة إلى تهديدات عسكرية مباشرة (تسلل عناصر من قوات القذافي لأراضيها إضافة إلى مخاطر تهريب الأسلحة). ومن هنا يأتي التزام تونس - الحذرة أصلاً - الكثير من الحذر في تعاملها مع الأزمة الليبية.

وإذا كان الموقف التونسي دلالة على ضعف - بسبب الظرف الداخلي العسير -، فإن مواقف الدول الأخرى ليست كذلك. فالجزائر والمغرب يواصلان لعبتهما التنافسية على الأنقاض الليبية ولكل خطابه المعتاد وأولوياته الأمنية (الجوار المباشر بالنسبة للجزائر) والسياسية (بالنسبة للمغرب). أما موريتانيا فوضعها يعكس حالة العطل السياسي الإفريقي لأن نظامها، المنبثق عن انتخابات، خرج من رحم انقلاب عسكري... طبعاً لكل دولة دوافعها وأولوياتها، وهي جميعها منخرطة في لعبة «البليار» السياسية - الكرة المستهدفة ليست هي المقصودة أصلاً - على المسرح الليبي، وهذا ما يبعدها عن بعضها البعض. أما القاسم المشترك فهو الاعتماد على الآخر لإدارة/تسوية مشاكل المنطقة. وبهذا تساهم الدول المغربية في «مَشْرِقة»

مما يجعلها تتحكم في شكل النظام الليبي ونوعية ديمقراطيته، وكذلك طريقة إدارته لعلاقته الخارجية، خاصة مع محيطه الإقليمي.

2 - إن تدخل الأطراف الغربية في الشؤون الليبية، سيجعلها تتحكم في تسيير العلاقات المغربية - المغربية، مما يجعلها تدار وفقاً لمصالح تلك الأطراف على حساب مصالح المغرب العربي، وإن كان شيئاً من ذلك كان حاصلًا.

3 - قد يؤدي التدخل الأجنبي في قضايا المنطقة إلى خلق مناخ مناسب لتوسع نشاط القاعدة في المغرب العربي وشمال إفريقيا، كما حصل في العراق، لأن هذا التدخل الغربي سيعطي مبرراً لنشاط الجماعات الجهادية المعادية للمغرب، بالإضافة إلى جو الفوضى السائد في ليبيا نتيجة الحرب الأهلية، وهي عوامل ستوفر البيئية المناسبة لنشاط هذه الجماعات المتطرفة.

وخلاصة القول أنه مهما كانت مآلات النزاع المسلح في ليبيا، فإنها ستعرف مخاضاً طويلاً وعسيراً في مسارها نحو الانتقال الديمقراطي وبناء دولة عصرية حديثة تحكمها المؤسسات ويسود فيها القانون، وعبر تعرجات ذلك المسار واضطراباتة الكثيرة، كما هو متوقع، ستؤثر على أغلبية قضايا المغرب العربي عموماً ومسار التحول الديمقراطي خصوصاً، الجاري في بعض أقطارها.

4

الأزمة الليبية : غياب جماعي وخلافات

ثنائية

د. عبد النور بن عنتر

كان من الضروري أن تتضافر الجهود المغربية لاحتواء الأزمة الليبية ومحاولة تسويتها سلمياً، قبل تحولها إلى نزاع مسلح وتفادياً لتحول المنطقة إلى ساحة لعبت الصغار والكبار من العرب والعجم. لكن تجري الرياح السياسية بما لا تشتهي السفن المغربية. والمشكلة ليست فقط في غياب الدور الجماعي المغربي في أول محنة من هذا النوع تعرفها المنطقة بل وأيضاً في تحولها إلى مصدر خلافات بينية...

الخليجي والمغربي... شتان بين ذا وذاك

كانت الأزمة الليبية مناسبة لمجلس التعاون الخليجي ليعبر عن تماسكه الإقليمي من حيث توافق المواقف السياسية-الأمنية وليتحرر من «خليجيته» التي تلازمه وتجعل منه منظومة إقليمية «محلية»، لاهتمامه بهموم «خليجية» محضة. فهي مناسبة لانتشار خليجي غير معهود، وكأن المنظومة الخليجية حلت محل الجامعة العربية عموماً والمنظومة المغربية خصوصاً. فبغض النظر عن الدوافع والأهداف (تصفية حسابات شخصية مع القذافي، مقايضة التدخل الخليجي في البحرين مقابل التدخل الغربي في ليبيا، مناولة سياسية عسكرية...) وصواب التحرك الخليجي من عدمه، فإن المجلس الخليجي كان سباقاً في التحرك. فقد قامت دوله بتعبئة عربية لاستصدار قرار من الجامعة العربية (الإقامة منطقة حظر جوي) وضمان تغطية عربية لقرار مجلس الأمن، وفي نهاية الأمر شرعنة - عربية - للتدخل في ليبيا، وبعضها (قطر والإمارات) يشارك عسكرياً في التدخل، وينشط سياسياً من خلال مجموعة الاتصال الدولية والاعتراف (من طرف قطر والكويت) بالمجلس الانتقالي الليبي... وأصبح المجلس الخليجي فاعلاً مؤثراً في الأمن الإقليمي المغربي.

أما الاتحاد المغربي، فلا حياة لمن تنادي! طبعاً لم يكن من المتوقع أن يتحرك نظراً لحالة الشلل التي يعانيها منذ ميلاده المشوه، ولكن كان من

الجزائر، في منتصف جوان، بأن بلاده أكدت عدم وجود مرتزقة جزائريين في ليبيا ضمن كتائب القذافي. أما وزير الخارجية الفرنسي فقد أكد، خلال زيارته للجزائر في أواخر نفس الشهر، أن هذه الاتهامات لا سند لها.

تتفق القوى الثلاث على نفس الموقف لأنها تعتبر أن تحرك الجزائر لمحاربة الانزلاق الإرهابي وتهريب الأسلحة من ليبيا يخدم أيضا أهداف التحالف الدولي، ذلك أنه ليس من مصلحة أحد تحول ليبيا إلى معقل للإرهاب العابر للأوطان المدجج بأحدث أسلحة نظام القذافي.. كما تعي هذه القوى أن أي توتر إضافي في العلاقة الجزائرية-المغربية لا يخدم التحالف. والملاحظ أن مواقف الجزائر والمغرب لا يمكن تبسيطها واختزالها في مجرد تعارض (بالنسبة للأولى)/تناغم (بالنسبة للثاني) مع المواقف الغربية. صحيح أن مواقف المغرب متناغمة مع سياسات القوى الغربية، لكن التعارض بين هذه الأخيرة والمواقف الجزائرية ليس «مانعة» لسياساتها. ومن ثم فإن شبكة العلاقات مع القوى الغربية معقدة وليست مائوية.

مشاهد التسوية... مزيد من الانقسام؟

مهما كانت طبيعة التسوية فإنها ستعكس سلبا على العلاقات المغربية البينية. ويمكن أن نرصد هنا ثلاثة مشاهد. المشهد الأول هو تمكن التدخل الدولي من إزاحة القذافي من الحكم، وسيكون النظام الذي يخلفه هو ذلك الذي تشكلت نواته وبناه الأولى في بنغازي من خلال المجلس الانتقالي. وبحكم اتهاماته العلنية للجزائر، فمن المرجح أن تكون العلاقة بين ليبيا ما بعد القذافي والجزائر متوترة، على الأقل على المدى القصير. ونفس الشيء يقال تقريبا عن العلاقة بينها وبين موريتانيا لأن هذه الأخيرة محسوبة، في نظر المجلس الانتقالي، على نظام القذافي لعضويتها في وفد الوساطة الإفريقي... في المقابل، ستكون العلاقة مع المغرب عادية إن لم نقل جيدة ومع تونس أيضا. هذا يعني أن المنطقة قد تدخل سياسة المحاور مجددا: محور ليبي-مغربي يقابله محور جزائري-موريتاني، بينما ستسعى تونس للحفاظ على مسافة معقولة من المحورين تفاديا لاستعدادهما. أما المشهد الثاني فهو تقسيم ليبيا إلى دولتين، الغرب للثوار والشرق لنظام القذافي. وهو مشهد خطير لما يمثله بالنسبة لمصير ليبيا وللعلاقات المغربية، ذلك أن التعارض والعداء بين الدولتين الناشئتين سيتسبب في انشاقات مغربية إضافية. كما أنه يعني أن كابوس التقسيم قد يطارد الدول الأخرى على أساس السابقة الليبية. أما المشهد الثالث، وهو الأقل احتمالا، فهو استمرار الوضع على حاله باستعصاء الحل العسكري وتخبط ليبيا في حرب أهلية طويلة الأمد. وسيكون لهذا المشهد انعكاسات أمنية خطيرة (بما فيها الإرهاب) خاصة على تونس والجزائر بحكم الجوار، وانعكاسات سياسية على العلاقات المغربية، لأن المواقف حيال الطرفين المتحاربين ستكون مصدر خلاف إضافي كما هو الأمر حاليا.

في كل الحالات لن تخرج العلاقات المغربية البينية سليمة من المحنة الليبية وهي محنة مغربية بامتياز. وإذا كانت «الثورة» التونسية قد ففرت بنا عقودا إلى الأمام، فإن «الثورة» الليبية ففرت بنا عقودا إلى الوراء. فالأولى نزعت فتيل التوتر بين الأنظمة مدشنة عهدا جديدا للشعب فيه الكلمة الفصل، بينما عادت بنا الثانية، بعد فشلها بتحولها إلى نزاع مسلح تساهم فيه دول عربية وغربية، إلى حالة الاستقطاب السياسي لحقب سابقة، حقب للأنظمة فيها الكلمة الفصل.

أو «شرق أوسط» المغرب العربي، أي تحويله إلى بؤرة توتر إقليمية-دولية.

محددات المواقف الجزائرية والمغربية

بحكم الحدود (982 كلم) المشتركة، تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها القومي وتتحوف من انتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في أراضيها وفي الساحل. ولمواجهة ذلك، تتحرك على صعيدين أساسيين. يكمن الأول في جملة من الإجراءات الأمنية تنخرط فيها قوات الجيش، الدرك، حرس الحدود... والقضائية بنقل قوات وعتاد إضافيين إلى المناطق الحدودية مع ليبيا وشراء معدات وأجهزة مراقبة جوية، وكذلك إخضاع لنقل سلع جديدة (بما فيها مختلف أنواع قطع الغيار) للمراقبة في المناطق الحدودية منعا لتهريبها إلى ليبيا. فيما يكمن الثاني في تدعيم التعاون والتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا لمحاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة عموما وتهريب الأسلحة الليبية خصوصا. والجزائر التي لا تشارك في الاجتماعات الدولية بشأن الأزمة الليبية تحضر لعقد اجتماع في سبتمبر المقبل حول تداعيات هذه الأزمة على الإرهاب وتهريب الأسلحة في الساحل والذي ستشارك فيه دول الساحل، القوى الكبرى والأمم المتحدة. أما حيال الأطراف المتصارعة في ليبيا، فتقول أنها تلتزم الحياد. يمكن تفسير موقفها بأربعة عوامل. أولا، الجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة. ثانيا، بحكم الجوار فإن دعم أي طرف ضد آخر يقحمها مباشرة في الصراع ويعرض ترابها لمخاطر أمنية. ثالثا، يبدو أن موقفها يقوم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حال بقاء القذافي ولا في حال رحيله، وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم أحد طرفي الصراع. رابعا، يبدو أنها معنية أساسا بهوموم الداخل، فالنظام في وضعية صعبة بسبب تنوع وتعدد الاحتجاجات.

أما المغرب فبحكم الجغرافيا لا يعتبر الوضع في ليبيا تهديدا مباشرا لأمنه القومي وبالتالي له هامش حرية أكبر من الجزائر، كما أن الامتدادات الساحلية للأزمة الليبية لا تؤثر بشكل مباشر على أمنه. هذا ما يفسر أيضا اختياره معسكر التدخل منذ الوهلة الأولى. لكن هذا التموذج يخدم أهداف سياسية مغربية عليا لأنه في واقع الحال مطية لحصد مزيدا من الدعم بشأن الصحراء الغربية، فضلا عن المكاسب الطاقوية المتوقعة. ومن ثم فحسابات البلدين، غير الديمقراطيين، واقعية لا يحركها أي وازع ديمقراطي. والمثير للانتباه هنا أن الجزائر والمغرب ليسا في منأى عن انتفاضات ديمقراطية على الطريقة التونسية - الأمر الذي من المفروض أن يجعل النظامين في البلدين أقل تعارضا في مواقفهما الإقليمية - لكن رغم ذلك فإن الوضع الإقليمي الجديد زاد من حدة التعارض...

اتهامات محلية وتهدة غربية...

زاد اتهام المغرب الجزائر بدعم نظام القذافي بإرسال مرتزقة وأسلحة من توتير العلاقة الثنائية. أما الجزائر فترفض هذه الاتهامات. ويبدو أن القوى الفاعلة، أمريكا وبريطانيا وفرنسا، هي الحكم وهذا ما يمكن استنتاجه من تصريحات مسؤولين غربيين في الجزائر في توقيت محسوب للغاية. فقد أعلن قائد «أفريكوم» الأمريكي لدى زيارته للجزائر مطلع جوان 2011، أنه «ليس هناك أي دليل واحد على تورط الجزائر وإرسالها محاربين مرتزقة إلى ليبيا» وأن «الجزائر لها الحق في إبداء تخوفها من تنقل السلاح وانتشاره» وأن أمريكا تشاطرها «مخاوفها» بشأن وصول أسلحة «إلى تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية في الساحل». من جانبه، صرح سفير بريطانيا في

مجموعة الخبراء المغاربة

مجموعة الخبراء المغاربة هي مجموعة تضم عددا من الأساتذة المغاربة المؤمنين بفكرة اندماج المغرب العربي وبوحدة قضاياها، تكونت في إطار التعاون بين مركز الدراسات المتوسطية والدولية ومؤسسة كونراد أديناور. هذه المجموعة تتألف من فريق قارٍ يمثل النواة المركزية للمشروع ومحركه الأساسي، يلتحق به كلما اقتضت الحاجة وحسب المواضيع الذي يتم التطرق إليها، عدد من الدارسين المختصين في المجال. ويهدف الفريق من خلال عمله إلى إصدار ورقة بحثية تركّز على قضية من القضايا التي تهم المغرب العربي سواء تعلقت بالعلاقات البينية بين أقطاره أو بمكانة هذه المنطقة في محيطها الإقليمي والدولي. إن فريق الخبراء المغاربة هو فريق مستقل لا يعبر بأيّ حال من الأحوال عن أيّ موقف رسمي لأيّة جهة كانت، وهو يسعى من خلال الحثّ على التفاهم والدفع إلى الحوار في جميع المجالات إلى تجاوز كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة بناء المغرب العربي أو الحطّ من مكانته.

أعضاء المجموعة

امحمد مالكي
مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية
جامعة القاضي عياض - مراكش
mhammedmalki@yahoo.fr

ديدي ولد السالك
رئيس المركز المغربي للدراسات
الاستراتيجية
نواكشوط - موريتانيا
didisaleck@yahoo.fr

أحمد إدريس
مدير مركز الدراسات المتوسطية والدولية
ahmdriss@gmail.com

أحمد الأطرش
أستاذ العلوم السياسية
طرابلس - ليبيا
ahmedalatrash@hotmail.com

عبد النور بن عنتر
أستاذ وباحث
الجزائر
abdenmour.benantar@gmail.com